بقي انه هل يشترط في صحة الاستيجار ان يعلم المستأجر ما يعلمه الاجير من الضوابط المذكورة ومفهوم ما ذكر انه لا يشترط ذلك وهو ما اعتمده السبكي وطبقه نقل الاتباع بخلاف التعليم فانه في التحفة والكلام في عهد ابن البطال الرومي ومفهومه ايضا اشتراط العدد الذي اعتمده صاحب التحفة فيكون مرجحا لمعتمده **السؤال الثامن** اذا استؤجر لقراءة القرآن لأبي زيد فلان او لهدي مثل ثواب قراءته لأبي حمزة النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولأبي زيد فلان ولهدي مما الكلام في ذلك **جوابه** انه سيحق الاجر المسمى اذا فعل ذلك كان اهدى مثل ثواب قراءته لأبي حمزة سيد نا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحابته رضي الله تعالى عنهم اجمعين بصريح ما هو حاصل اذ كل عامل يجعل الانسان من الخير فله صلى الله عليه وسلم ثوابه مضاعفا بتعدد الوسائط كما في التحفة صرح باهدا ثل به العامل اذ لا مع اعتبار زيادة مضاعفته كل مرتبة عما بعدها فهي الاولى ثواب ابلاغ الصحابي رضي الله تعالى عنه وفي الثانية هذا وابلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك وابلاغ تابع التابعي وعمله وهلم وذلك شرف لا غاية له ولك ذلك الصحابة والتابعون الى العامل وحينئذ فما يدة التصريح بذلك يعود على العامل والاضر المستأجر عنه لان نفعه اللهم من عدم التصريح ولا تمنعه استحقاق الاجر المسمى لصحة العقد بل الوفاء به ذلك لم يضر لانه لم يخالف مقتضاه ولا انتفاع المستأجر عنه بالقراءة والله اعلم **السؤال التاسع** الشوك التي تعوض في اللحم مع ظهورها بعضها وشق اخراجها هل يعفى عن حملها في الوضوء فلا يجب غسله للمشقة عند احد من الاصحاب او غيرهم ممن يقلب **جوابه** ان كانت الشوكة لو نزعت بقي في محلها نقبه فلا يصح الوضوء حتى ينزعها كما نقله الشيخ الرملي عن فتاوى ابن العجيل وعبارته قال البغوي دخلت اصبعه شوكة يقيح وضوءه وان كان رأسها ظاهرا لان ما حولها يجب غسله وهو ظاهر وما استرخت الشوكة باطن فان كان بحيث لو نزعت الشوكة سقى بنقبه فلا يصح وضوء حتى ينزعها انتهى وفي التحفة ومحل شوكة اي يجب غسل محل شوكة ما لم تغص حتى استرخت والا لم يصح الوضوء ولذا الغسل على الاوجه لانه لا يجلم ما في الباطن انتهى واستوجه

الغسل وجيه وان قال الحلبي لخادم النفاس صحة الوضوء دون الغسل لانها تحت الدم فلا يرون ولا يتنظر الى شم ولا ينظر لكونها حقيرة وطاهرة وتنظر فيه الجلال المحلي فانه رحمه الله تعالى والمستظهر ما قاله بعضهم من جريان التفصيل المذكور في العفو عن قليل الدم انتهى ومقتضاه عدم صحة الغسل وبما ذا نعتذ عن بادخال الشوكة ومقتضى عامة التحفة خلافه وهو الاوجه لما علمت فاجر على والله اعلم **السؤال العاشر والحادي عشر والثاني عشر** من القبائل بالعفو عن مقدار الدرهم البغلي من الدم من الاجير وما قدر الدرهم البغلي وفي مرجعه التحفة فانه نقل بعض العلماء التفاف من هل العصر نفع الله تعالى بهم ان البغلي نسبة لملك اسمه تراش البغل **جوابها** ان القايل بالعفو عن مقدار الدرهم البغلي من الدم وغيره من النجاسة هو المعتمد عندهم هو الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى فلا شك في جواز تقليده للشافعي وغيره وقد الدرهم ان كان ربع فيما كالبول احد الوجهين لو خف لم يعف لما تقرر في رأسه الكف في الاصابع وان كان نحو ثلاثة مثاقيل والمراد التقريب فما نقل عن الاذرعي هو تقة فيه لكن قال من عنده ناس الحفيفة فقالوا انه منسوب الى الخرق التي في حانب سوق المعلق الآن في ذلك قرب والله اعلم **السؤال الثالث عشر** بركة فيها حيوانا متعارا تتوضأ منها المتوضي تعلق بعض تلك الحيوانات بعضو لكونها متعارا ثم قد تموت على العضو وبعض تتبعها بالاخراج منه تتماسا اذا كان عليه شعر هل يعفى عنها في الصلوة عندنا او عند عمرنا حصرضا اذا كان الماء المذكور لا يوجد غيره للطهارة والله اعلم **جوابه** ان الميتة المذكورة ان كانت مما يسيل دمه وكان يحتقل من انها مسح نجسهم يعفى عنها بالنسبة للصلوة والمحل ثانيا فيكفي جريان الماء عليها وان لم يحتقل من ان لها مسيح نجسهم لكن في ان لها شعرة لا يحتمل عادة يمكن ان لها ما يحملق الشعر وان كانت مما لا يسيل دمها وهو الظاهر من الحيوان الملتفا وجماعة فاما من بطن بانها الثاني تقليدهم في ذلك البتة فيجب الصلوة واما ما البتة لكونها ما نعة وصل الماء الى البعض